حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٢٦) ٢٠١٤/٠٢/٩ م | www.al-badeel.org | Issue (126) 9/02/2014

مآلات النكبة السورية والجيل الثالث من القاعدة

■ حسام ميرو

أيهما أكثر ضراوة وأشد بؤساً نكبة عام 1948 أم النكبة السورية؟ إن المقارنة بين الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وتهجير أهلها وبين احتلال نظام لبلد اسمه سورية وتهجير أهلها في الداخل وبلدان الجوار وحصار مدنها واستخدام سلاح التجويع واعتقال عشرات الآلاف وتدمير البنية التحتية التي دفع السوريون ثمنها من أعمارهم وحياتهم وحريتهم أمراً يبدو طبيعياً، ولمَ لا تجوز المقارنة؟ الاحتلال لا شكل وحيد له، ولا القهر أو الاستبداد، والاحتلال ليس فقط احتلال الأرض، وإنما أيضاً احتلال الحياة نفسها، واعتقال الأمل.

نحن في عصر النكبة السورية، ليس فقط كسوريين، وإنما كبشر نحيا في زمن كان يفترض أن تكون حقوق الإنسان فيه قد ترسخت في حدود معينة، وأن أموراً بعينها لا يجوز الصمت عنها، فلندع الحقوق السياسية جانباً (على أهميتها)، لكن حق الحياة الذي يشكل أصل الحقوق بات مفقوداً في سورية، واليوم يتحدث العالم عن انتصار وهمي لمحادثات جنيف 2 عبر إجلاء مدنيين محاصرين في مدينة حمص القديمة لمدة عام ونصف العام، أي انتصار هذا! ألا يخجل العالم من وصف إخراج المحاصرين بالانتصار، وهو الذي لم يفعل شيئاً لإيصال المساعدات الغذائية والإنسانية لهم، وكأن الأمر لا يبدو غريباً أو مستهجناً أو كأنه اعتراف عالمي بحق الأنظمة الشمولية بمعاقبة الخارجين عن إلوهيتها، أو أن دول العالم المتقدم ترى إلى هؤلاء المحاصرين بوصفهم كائنات ما دون بشرية.

النكبة السورية مستمرة، ولا يمكن التكهن بمآلاتها، لا السياسية ولا الإنسانية ولا ما يمكن أن تطرحه من تحولات في رسم جغرافيا جديدة في بلاد الشام، أو نتائجها على المنطقة برمتها، فما سقط، ليس فقط قدرة العالم على معالجة أزمة سياسية وأزمة حرية في سورية، وإنما الشرعية الأخلاقية لمنظومة سياسية وفكرية وأيديولوجية لطالما روّج لها الغرب.

هل تريد أمريكا أن تحارب الإرهاب؟ هي قطعاً لن تستطيع ولا تستطيع، فالإرهابيون ليسوا فقط انتحاريين يتزنرون بأحزمة ناسفة، إنهم في غالبيتهم العظمى أبناء مجتمعات حكمها ديكتاتوريين بدعم غربي، أو برضا غربي على الأقل، أبناء مجتمعات ما تزال تفتقد إلى أبسط حالات العدالة الاجتماعية، وتغيب عنها مقومات التنمية، وتديرها مافيات عائلية، ويترك فيها الشباب لحالات من الضياع وانسداد الأفق.

الجيل الثالث من القاعدة اليوم هو من البلدان ذاتها التي تسودها الاضطرابات، فأبناء العراق الذين انتموا إلى تنظيمات "قاعدية" هم أبناء جيل الاحتلال الأمريكي، ومن ثم الخلل في معالجة المشكلات السياسية، والفساد المنظم، والمحاصصة الطائفية، وفي سورية رأى الكثير من الشباب بأعينهم كيف قاوم النظام أي حل سياسي، وكيف سقطت كل الخطوط الحمر، وكيف تحول الشعب السوري إلى مجرد أرقام (شهداء.. معتقلون.. لاجئون.. جرحى.. معاقون..)، وكيف تحولت مأساتهم إلى ساحة للصراع الإقليمي والدولي، وعجز مجلس الأمن عن إنصافهم، ومن ورائه المجتمع الدولي بأكمله الذي تحولت "صداقته" للشعب السوري إلى وعود كاذبة وفارغة من أي مضمون ومصداقية، فكيف إذن يمكن منع الكثير من الشباب من الالتحاق بتنظيمات قاعدية، هل بالوعظ؟ أم بالوعود؟ أم بالحديث عن خطر الفكر التكفيري؟ أم باجتراح حلول حقيقية للنكبة السورية.

ليس من المعقول أن تكون المفاوضات جارية في جنيف بينما يقصف النظام مدينة حلب بالبراميل المتفجرة وسط صمت عالمي مريب، فهل يستقيم أن تجرى مفاوضات على حل سياسي بينما يموت 1900 مواطن سوري ببراميل الموت خلال عشرة أيام؟ ألم يستطع كل العالم إقناع النظام بوقف براميل متفجرة تسقط على مدنيين خلال التفاوض.

أوجدت أمريكا الجيل الأول من القاعدة في أفغانستان، ولم تدرك أن هذا الكائن الذي انقلب عليها وضربها في عقر دارها يمكن له أن يتحول إلى أكثر من شكل، وما الجيل الثالث من القاعدة إلا نتيجة طبيعية لظلم واقع على منطقة اتخذت رهينة من قبل الدول الكبرى، كما اتخذت رهينة من قبل أنظمتها.

الأمريكان والروس باركوا النكبة الفلسطينية، وهاهم يقودون الشعب السوري إلى نكبة أكثر فظاعة، فلا مقارنة بين ما فعلته إسرائيل بوصفها دولة محتلة وبين نظام يفترض أنه نظام لهذه الدولة، وإذا كان عدم حل القضية الفلسطينية أسهم في عودة فكرة الجهاد، فإن عدم حل للمسألة السورية سيعمم فكر الجيل الثالث من القاعدة.

أكدت على أن تضارب الأجندتين السعودية والقطرية هو من يحدد المعارك

مصادر: مسار تفاوضي موازٍ لجنيف في بيرن السويسرية لضم منظمات المجتمع المدني

■ خاص البديل (بيرن- ريف حلب الشمالي- إدلب):

في تسريبات جديدة تتعلق بعملية التفاوض في جنيف2 ، تحدث البعض حول وجود مسار تفاوضي جديد غير المسار الذي تجري أحداثه في مونترو ، ويرى هؤلاء أن عملية التفاوض الجديدة كانت عبارة عن ترضية لمن لم تتم دعوتهم على جنيف2 ، وكإجراء احتياطي في حال فشل المسار الأول.

وقد تحدث المعارض الكردي صلاح الدين بلال حول الموضوع فقال: في مقابل المسار رقم 1 مع الائتلاف للتفاوض في جنيف سمعت عن تسريبات لمفاوضات مسار 2 في مدينة بيرن يشارك فيها أعضاء من هيئة التنسيق و شخصيات أخرى (لم يسمها)، و بحضور الروس والأمريكان و والإيرانيين، و أعتقد أن هذا المسار هو جائزة ترضية لـــ (الحردانين). ويضيف: وعلمت أيضاً بوجود مسار 3 يمثله مجموعة من ناشطي منظمات المجتمع المدني.

وفي تسريبات من مصدر آخر تؤكد صحة ما جاء به المعارض الكردي (بلال) جاء أن شخصيات من التيار الوطني، ومنها ريم تركماني التي قامت بالاستقالة من تيار بناء الدولة، وقاموا بجمع العديد من الناشطين من منظمات المجتمع المدني ومن بعض أعضاء هيئة التنسيق وحتى أن هنالك بعض أعضاء الائتلاف أيضاً وبعض الشخصيات الإسلامية قد اجتمعوا هناك، وحسب قولهم إن اجتماعهم سببه الأساسي هو "أنهم يجب أن يقولوا كلمتهم".

تقول المعلومات أن هنالك سباقاً كبيراً يجري الآن حول منظمات المجتمع المدني، وعلى ضرورة تمثيلها من قبل بعض الجهات السياسية، وأن الموضوع بدأ بتجميعهم في مدينة بيرن السويسرية التي تبعد حوالي ساعة عن جنيف.

يقول المصدر إن سبب التهافت على منظمات المجتمع المدني وإدخالها ساحة التفاوض عبر تمثيلها من قبل بعض الهيئات السياسية غير الفاعلة هو إدراك الجميع أن تلك الدول الراعية لمؤتمر جنيف ستسأل كل السياسيين بل كل التشكيلات والتكتلات حول من يمثلون هم على الأرض، وعن من يعبّرون بقراراتهم وآرائهم؟. لذا وجد الجميع أن منظمات المجتمع المدني هي الحل، خاصة أن انتزاع اعتراف أو تمثيل من العسكريين أصبح أمراً شبه مستحيل ولا أمل منه.

العمليات العسكرية التي تحدث في الداخل مؤخراً تنطلق جميعا من متطلبات جنيف2

ورأى المصدر أن كل الاجتماعات التي تحدث هذه الأيام تتعلق بهذا الموضوع، فمن اجتماع الناشطين في اسطنبول وعقدهم مؤتمراً حول مجزرة نهر قويق في حلب إلى اجتماع روما الذي يضم اللجان الإغاثية السورية ، وأن كل ذلك يتعلق بموضوع التمثيل الحقيقي للسياسيين، وأسئلة أمريكية محرجة حول القوى والمنظمات التي تتبع لهم.

بينما وردت معلومات من مصدر عسكري عن أن العمليات العسكرية التي تحدث في الداخل مؤخراً تنطلق جميعا من متطلبات جنيف2 ، وذلك عبر الداعمين السعودي والقطري اللذين يحاولان إظهار تعاكس المسارين الخاصين بهما، إلا انه ووفق المصدر نفسه فإن كل الأمور متفق عليها تماماً، وأن ما نراه ليس إلا توزيع أدوار ومهام ، وقال المصدر: " إن ما حدث من خلافات بين الجبهة الإسلامية وجبهة ثوار سورية وما حدث من هجوم على قيادة الأركان من قبل الجبهة الإسلامية لم يكن إلا خطوات مرتبة بانتظام، اتفقت عليها كل الأطراف، وحتى فتح المعارك مع (داعش) في هذا التوقيت الموازي لانعقاد جنيف كان مصنوعاً بشكل متقن ، والمعركة التي بدأتها الجبهة الإسلامية وخاصة

منذ أيام دخلت كميات هائلة من السلاح لجبهة ثوار سورية وللجبهة الإسلامية

أحرار الشام مع تنظيم (البغدادي) جاءت بإيعاز من الخارج، وممن تبنوا جنيف2، وما يحدث على الأرض هو انسحاب أحرار الشام من المعارك مع (داعش)، ومعظم كتائب الجبهة الإسلامية وانسحاب أهم الكتائب في جبهة ثوار سورية أيضاً رغم أنهم هم من أشعلوا المعركة التي كان الجميع مهيئاً لها نتيجة الجرائم الكثيرة التي ارتكبها (تنظيم البغدادي) بحق المواطنين وكتائب الحر ، لكن انسحاب هؤلاء من المعركة يعد جريمة أكبر من كل الجرائم ، فقد زجت هذه الفصائل الكبيرة العديد من الفصائل التي قد تكون منافسة لها في معارك مع (داعش)، وذلك بهدف إفنائها وإنهاكها وتفكيكيها ، وكان شباب تلك الفصائل حطباً لحرب تم إشعالها من قبل هؤلاء".

وأضاف المصدر : منذ أيام دخلت كميات هائلة من السلاح لجبهة ثوار سورية وللجبهة الإسلامية، ويبلغ وزن الحمولة عشرات الأطنان ومعها مبالغ مالية كبيرة ، ورغم ذلك تتوقف هذه الفصائل عن متابعة المعارك ضد تنظيم (داعش) الذي كان أشد فتكاً من براميل النظام بالنسبة للمواطنين وبعض كتائب الحر ، لكن هذه الأسلحة والأموال مخصصة للحفاظ على سيطرة هذه القوى بعد انتهاء الحرب مع (داعش) ، وما يحدث هو لعبة كبيرة لتحديد القوى التي يجب أن تكون موجودة على الأرض، والتي يضمن الجميع قيادتها وتوجيهها من الخارج نحو الهدف المطلوب في أية لحظة ، أما الكتائب التي تعمل بشكل عشوائي بعيداً عن قيادة القوى التي تشكلت حديثاً فقد وجدوا أن فناءها أفضل من بقائها".

عاشوا على الخبز والعشب والزيتون خلال ١٨ شهراً

إجلاء محاصرين من حمص القديمة والخوف مما سيحدث بعد انتهاء مدة الاتفاق

■ حمص- رويترز:

أجلي يوم الجمعة الماضي 83 مدنياً كانوا يعيشون على مدى عام ونصف تحت حصار تفرضه قوات النظام السوري في مدينة حمص المدمرة، وذلك كأول نتيجة ملموسة للمحادثات التي انطلقت قبل أسبوعين في مونترو.

ونقلت حافلات عشرات يبدو عليهم الإرهاق ممن تم إجلاؤهم برفقة مسؤولين بالهلال الأحمر العربي السوري إلى نقطة تجمع خارج حمص، حيث تجمّع عمال المعونة وجنود من الجيش والشرطة. وقال برنامج الأغذية العالمي إن كثيرين منهم يعانون من سوء التغذية على ما يبدو.

وقالت المتحدثة باسم برنامج الأغذية العالمي إليزابيث بيرز "كانوا يعيشون على الخبز والعشب والزيتون وكل ما يمكنهم العثور عليه".

ومن المستهدف أن تصبح الخطوة التي طال انتظارها خطوة افتتاحية واضحة في محادثات السلام التي تستأنف يوم الاثنين في جنيف.

وتمثل هذه الخطوة بداية لاتفاق لوقف إطلاق النار لثلاثة أيام، لكن نشطاء قالوا إنهم يخشون حتى في حالة تنفيذ الاتفاق على مصير من تم اجلاؤهم، وعلى مصير من سيبقون في وسط المدينة.

وبموجب اتفاق حمص سيسمح للنساء والأطفال والمسنين بمغادرة المدينة القديمة التي تحاصرها قوات الأسد منذ عام ونصف العام، كما سيسمح بدخول مساعدات إنسانية لمن سيبقون داخلها.

وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة فرحان حق "يمكن للأمم المتحدة تأكيد إجلاء 83 شخصاً من المدينة القديمة في حمص". وتابع قائلاً: "تم توصيل الناس –النساء والأطفال والمسنين– بعد ذلك إلى الأماكن التي اختاروها يرافقهم مسؤولون من الأمم المتحدة ومن الهلال الأحمر العربي السوري."

وقال الهلال الأحمر إن هذه هي المرة الأولى التي يسمح فيها لوكالة الإغاثة بالوصول إلى وسط حمص في منذ بدء الحصار.

وقال برنامج الأغذية العالمي إن شاحناته ستكون مستعدة لنقل مواد غذائية تكفي لتغطية احتياجات شهر بالنسبة لما يقدر بنحو 2500 شخص يعانون الجوع وسوء التغذية بعد حصار مستمر منذ أشهر لوسط المدينة الذي يسيطر عليه مقاتلو المعارضة.

وقالت بيرز "هناك علامات على سوء التغذية واضحة تماما على بعضهم... بعضهم قال إنهم لم يأكلوا الخبر منذ خمسة أشهر."

رفض مقاتلو المعارضة عروضا سابقة لإجلاء النساء والأطفال خوفاً على مصير الرجال الذين سيبقون

وقالت روسيا إنه تم الاتفاق على وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أيام في حمص التي كانت من أوائل المدن التي شهدت احتجاجات على الأسد منذ ما يقرب من ثلاث سنوات وتدميرا لشوارعها في معارك شرسة بين القوات النظامية ومقاتلي المعارضة.

وأشادت روسيا باتفاق حمص ووصفته بأنه "معلم بارز" غير أن مسؤولين غربيين أبدوا تشككا إزاء التزام سوريا تجاه المدنيين المحاصرين وسط الصراع، وقالوا إن الأمر ما كان ينبغي أن يستغرق أسابيع من المفاوضات للسماح بدخول مساعدات إنسانية.

وقال جون ويلكس الممثل الدبلوماسي البريطاني لدى المعارضة السورية "كان ينبغي للنظام أن يدع قافلة المساعدات الإنسانية تدخل ثم يقرر السكان ما إن كانوا سيبقون أم سيغادرون."

ورفض مقاتلو المعارضة عروضا سابقة لإجلاء النساء والأطفال خوفاً على مصير الرجال الذين سيبقون. واحتجز عشرات الرجال أو اختفوا بعد اتفاق مماثل في المعضمية غربي العاصمة دمشق.

وتضاربت التقارير حول الوجهة التي توجه إليها من تم إجلاؤهم عن وسط المدينة. وقال مسؤولون إن بوسعهم أن يختاروا وجهتهم لكن ناشطا في المدينة القديمة قال إنه يجري نقلهم إلى حي الوعر على المشارف الشمالية الغربية لحمص حيث فر الكثير من أبناء المدينة من السنة.

وعبر الناشط حسن أبو زين في حديث من خلال سكايب عن قلقه الشديد من اعتقال بعض من سيصلون إلى الوعر يوم الجمعة. وقال إن القوات النظامية قصفت المدينة القديمة ليل الخميس، وقصفت الوعر صباح يوم الجمعة مستهدفة المكان الذي تم إرسال أناس إليه حماية لهم.

وقال إن قناصا أصاب رجلا حاول اعتلاء الحافلة الأولى التي قدمت لإجلاء سكان وحمل قوات الأسد المسؤولية. ولم يصدر تعليق من المسؤولين الذين يحملون عادة مقاتلي المعارضة مسؤولية إطلاق النار على قوافل المساعدات الإنسانية.

وأظهرت لقطات تلفزيونية ما بدا أنه آثار طلقات في مؤخرة إحدى الحافلات التي نقلت سكانا وإن كان لم يتضح متى أصيبت بها.

ورحبت منسقة الشؤون الإنسانية فاليري آموس بالعملية التي أنجزت يوم الجمعة بوصفها "تقدما وخطوة صغيرة لكنها مهمة نحو الامتثال للقانون الدولي الإنساني." وأضافت: "إنني أدرك أن كثيراً من المدنيين المرضى والجرحى لا يزالوا في مدينة حمص القديمة."

وقدمت استراليا ولوكسمبورج والأردن للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مشروع قرار يطالب بحرية وصول كاملة للعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية في أنحاء سوريا. وسارعت روسيا إلى رفض مشروع القرار وقالت إنه غير قابل للتنفيذ.

وكان دخول المساعدات الإنسانية حمص أول بند في جدول أعمال المحادثات قبل أسبوعين على أمل أن تنال توافقا نسبيا يمكن أن يعطي قوة دفع للمحادثات لدى التطرق إلى الخلاف السياسي الصعب بين الوفدين المعارضين. إلا أن الاتفاق استغرق وقتا أطول بكثير مما توقعه الدبلوماسيون.

وظهر رجل مسن في شريط بث على اليوتيوب وهو أحد الذين تم إجلاؤهم قائلاً إن "الشباب في حمص القديمة همتهم عالية"، وأضاف: "مستحيل أن ينتصر الأسد"، وكان الرجل محاطاً بابنه وأقاربه وحشد من الأقارب، وبدت معنوياته عالية.

عقدة الأسد ومفاوضات من دم

غازي دحمان

انتهت الجولة الأولى من مفاوضات جينيف 2 بين المعارضة والنظام السوريين دون إحراز تقدم يذكر، وفي حين ضرب الرعاة موعداً تالياً للجولة الثانية، لا يبدو ثمة أمل كبير بإنجاز تسوية تنهي أزمة السوريين الممتدة منذ ثلاثة أعوام. كل ما يلي لن يكون سوى تغميس خارج الصحن كما يقول المثل السوري الشهير.

لقد كشفت جولة التفاوض الأولى بوضوح ساطع أن لا مجال للالتقاء بين إطراف التفاوض في طريق المفاوضات التي ستكون طويلة وشاقة، إذ من الواضح أن القضايا الخلافية، والتي تشكل جوهر الإشكالية، ستبقى على حالها ولن يمسها تغيير يذكر، وهو الأمر الذي من شأنه إجهاض العملية برمتها عاجلاً أم أجلاً، ولكن بعد أن يكون وفد النظام، قد أنهى استثماره للعملية التفاوضية وأستخدم حزمة التكتيكات السياسية التي بحوزته.

تشكل عقدة بقاء بشار الأسد في السلطة الإشكالية الأخطر التي تهدد المفاوضات بالفشل، لا يبدو أن هناك ثمة نية لتفكيك هذه العقدة، إذ بالرغم من رعاية موسكو للمفاوضات والتي يفترض أن تضعها تلك الصفة والمسؤولية في موقع الحياد، إلا أن الواضح أن موسكو تسعى باتجاه غايات محددة، وهي حرف المفاوضات عن هدفها الأساسي المتمثل بتشكيل هيئة حكم انتقالي بصلاحيات كاملة تقود البلاد بدون الأسد، وتلجأ من أجل تحقيق هذا الهدف إلى طرح فكرة أن يجري التفاوض على هيئة الحكم الانتقالي بالتدريج، ما يعني ترك صلاحيات الرئاسة إلى المرحلة النهائية، وهو ما يسمح لهم باللعب على ورقة تجريد الأسد من صلاحياته حتى اللحظة الأخيرة، وطوال فترة المفاوضات. وكان قد تسرّب عن مفاوضات وزير خارجية النظام أثناء زيارته موسكو قبل بدء مفاوضات جينيف التوافق بين الوفدين على الحرص على تمرير الوقت والخوض في التفاصيل، فقد صار من نافلة القول بأن الروس يرون أن الأسد لا يزال يمثل مصلحة استراتيجية لهم، وأن بقاءه في السلطة ضروري لحين إيجاد البديل الذي يحفظ المصالح الروسية.

أما إيران، المستبعدة من التفاوض في جنيف2، فتصر على دعم بقاء الأسد في السلطة، وتدفعه إلى رفض أية تنازلات، وهي لم تعد حتى تناور على هذا الموضوع، إذ تعتبر إيران أن خسارة سوريا هي بمثابة مقتل لمشروعها المتمدد في الشرق الأوسط، والمتمثل بفتح خط بغداد – دمشق – بيروت – فلسطين، وامتلاكها أوراق المنطقة وبالتحديد القضية الفلسطينية.

تدرك كل من روسيا وإيران أن مصالحهما في سورية، والمنطقة كلها، تصبح مهددة برحيل بشار الأسد، ذاك أن موسكو وطهران ربطتا شبكة مصالحهما بعائلة الأسد، وتدركان أن لا بديل عن هذه العائلة لإدارة تلك المصالح وضمان استمرارها بعيداً عن تلك العائلة، وان كل ما يقوله مسؤولي البلدين عن اهتمامهما بمصير سورية بعيداً عن الأشخاص ما هو سوى ضرب من التذاكي السياسي المكشوف.

من جهتها، تصر البيئة الداعمة للأسد على دوام استمراره، وهي ربطت مصيرها، وبكامل إرادتها ووعيها، بمصير عائلة الأسد، بل أنها ذهبت إلى حد قطع كل إمكانية لفصم هذا المصير عبر انخراطها بعمليات القتل والتنكيل بحق السوريين، رغم الفرص الكثيرة التي أعطاها السوريون لهم منذ بداية الثورة يوم كان الشعار الأعلى في المظاهرات» الشعب السوري واحد».

على ذلك، لم يكن مستغرباً إصرار وفد النظام على التذاكي وإظهار قدراته التفاوضية وتكتيكاته السياسية ، وهي التي لم يستخدم جزءاً منها في مفاوضاته لاسترجاع الجولان، في حين استشرس في التفاوض على إدخال سلة غذائية لطفل جائع في حواري حمص أو حبة دواء لامرأة عجوز!.

لا روسيا ولا إيران ولا البيئة الداعمة للأسد في وارد التخلي عن أيقونتهم المقدسة في الحرب على السوريين، فقط هم يرضخون لأمر دولي واقع، لكنهم سيحاولون التهرب منه او حرفه عن سكته، كيف سيحصل ذلك؟، عبر زيادة كثافة النيران على الجسد السوري أملاً بتغيير الوقائع الميدانية لصالح بقاء الأسد، ألم تقل بثينة شعبان أن بيان «جنيف 1» ليس «قرآنا ولا إنجيلا»، منوهة بأن «الأرض تغيرت»، في إشارة إلى موازين القوى على الأرض!.

ليست الجولات القادمة جولات مفاوضات، بل هي جولات من الدم سيجريها النظام على الجسد السوري، وذلك في محاولة محمومة لتغيير الوقائع والتوجهات، وربط كل ذلك بعقدة مصير الأسد، التي يبدو أنها ستقرر المصير السوري برمته.

توافقات «جنيف 2» وفرص المشاركة الإيرانية

■ حسام الميلاد

في «جنيف 2» تخطى الطرفان، النظام والمعارضة، حاجز المحرمات، فجلسا سوية على طاولة واحدة. وبالرغم من أن المؤتمر لم يتمخض عن أي خطوات عملية تنهي أو تغير في معطيات الأزمة السورية، إلا أنه جسد توافقا دولياً، روسيا وأميركيا وأمميا، يكرس المسار السياسي المطلوب لحلها. أما التوافق الثاني، فهو ضرورة خروج القوى والعناصر الأجنبية من سوريا لإتاحة المجال لحل سوري– سوري.

ينسجم التوافق الأول مع السياسة التي تنتهجها إدارة أوباما في إدارتها لشؤون المنطقة، والتي تتمركز على تجنب أي تدخل عسكري جديد لاسيما في الشأنين السوري والإيراني، وقد تطلّب ذلك من أوباما استعداده للتخلي عن صلاحياته في اتخاذ قرار شن الحرب على النظام السوري تنفيذاً لوعيده اذا ما تم تجاوز الخطوط الحمر من قبل هذا النظام، لصالح الكونغرس ولصالح صفقة السلاح الكيماوي. أما في الشأن الإيراني فالرئيس الاميركي يمضي قدماً في سياسة احتواء إيران عبر اتفاق جنيف النووي المؤقت. وهو مستعد للدفاع عن هذه السياسة حتى النهاية فيهدد ،هذه المرة، باستخدام صلاحياته التنفيذية في مواجهة أي عقوبات جديدة يسنها الكونغرس ضد إيران. بينما يتطلب التوافق الثاني، وحال السياسة الاميركية على هذا النحو، أن تمارس إيران نفوذها على «حزب الله» اللبناني والميليشيات المسلحة الأخرى التي تقاتل إلى جانب النظام السوري.

لم يكن استبعاد إيران، من «جنيف 2» بضغط أمريكي والذي بدا في حينه نصراً ديبلوماسيا سعودياً، سوى استبعادا مؤقتا، هدف إلى ضمان نجاح انعقاد المؤتمر، وهو ما كان ضروريا كخطوة أولى، لكن مشاركة إيرانية مقبلة ستكون، غالباً، أحد أسباب نجاحه. و تبدو المشاركة الإيرانية المقبلة على أنها ثقة إيرانية توازي تلك القناعة الدولية. فإذا كان وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف قد دعا في 15/11/ 2013 الى خروج المقاتلين الأجانب من سوريا شرط أن يشمل ذلك الجميع، فإن الرئيس الايراني حسن روحاني وبالرغم من سحب الدعوة الموجهة لإيران للمشاركة في «جنيف 2»، عاد ليؤكد، بالتزامن مع انعقاد المؤتمر، أن خروج المقاتلين الأجانب شرط لأي محادثات بين الحكومة والمعارضة وقبل أي انتخابات مقبلة.

لاشك أن هذه المشاركة الإيرانية مرهونة بعلاقة إيران مع الغرب، وبمدى التقدم في الاتفاق المؤقت المبرم بينهما، ومن خلال ذلك، ينبغي قراءة الغزل الايراني الموجه إلى إسرائيل والذي بدأه محمد جواد ظريف عبر محطة «فونيكس» الألمانية، حين وصف «الهولوكوست» بـ « مأساة قتل وحشية لا ينبغي تكرارها». فإذا كان أحمدي نجاد الرئيس الإيراني السابق أنكر «المحرقة» علانية في أكثر من مناسبة، فها هو روحاني عبر وزير خارجيته يعلن اعترافه بها. هذه الخطوة إن لم تكن متوقعة فهي ليست مفاجأة، إذا اخذنا بعين الاعتبار تهنئة روحاني ووزير خارجيته «لكل اليهود» بمناسبة عيد رأس السنة العبرية «روش هاشانا» في تغريدتيهما عبر التويتر. و روحاني يدرك أيضا أن المشاركة الإيرانية، مرهونة بالسياسة التي تنوي إيران اتباعها في الفترة المقبلة، لاسيما تجاه الدول العربية، وعلى رأسها دول الخليج العربي. فلا يمكن لإيران تجاهل قلق تلك الدول على أمنها القومي نتيجة السياسات الإيرانية في المنطقة، وكان التدخل العسكري في البحرين رسالة خليجية واضحة موجهة لإيران، ناهيك عن أحد وزراء الخارجية الخليجيين كان قد أعرب عن استعداد دول مجلس التعاون العمل بكل الوسائل، بما فيها العسكرية، للحيلولة دون أن تصبح البحرين «لبناناً آخرا». ولا يمكن لإيران بأي حال تجاهل الترسانة العسكرية المتطورة التي عملت دول الخليج على امتلاكها منذ حرب الخليج الثانية.

مثلت إيران الشاه ضمانة هامة للمصالح الغربية لاسيما الأميركية، فكانت الركيزة العسكرية لما عرف بـ «مبدأ نيكسون». مع الثورة الإسلامية لم تتخل إيران عن طموحاتها التوسعية، بل اعتمدت في تحقيقها على ركائز ورافعات جديدة أهمها «تصدير الثورة»، مما جعلها تتصادم مع الغرب والدول الإقليمية. ورأت فيها الدول الغربية تهديدا لمصالحها المتمثلة بتدفق نفط الخليج وأمن اسرائيل. بوفاة الخميني، تراجع المد الأيديولوجي في إيران تزامنا مع انتهاء حالة الاستقطاب العالمي مع انهيار الاتحاد السوفييتي. وأخذ يبرز أكثر فأكثر منطق مصالح الدولة، وشيئا فشيئا تخلت إيران عن «تصدير الثورة» لصالح التحالف مع بعض القوى الإقليمية العربية لاسيما سوريا، ودعم حركات المقاومة كـ «حزب الله» وحركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي». ليبلغ المد الإيراني ذروته مع سقوط نظام طالبان في أفغانستان، ونظام الرئيس العراقي صدام حسين، والانسحاب الاميركي من العراق، ومن ثم حرب تموز العام 2006.

الاحتجاجات والانتفاضات العربية أربكت النظام في إيران، وهي التي قد عانت من «ربيع إيراني» استطاع النظام قمعه والالتفاف عليه قبل أن تهب رياح «الربيع العربي»، الذي لم تسلم إيران نفسها من رياحه، لاسيما احتجاجات عرب الأحواز في 15 و22/ 4/2011 التي سقط خلالها العديد من القتلى والجرحى من الأحوازيين. وبينما شجعت إيران الثورات في مصر وتونس والبحرين، تقف في سوريا موقفا مختلفا. إيران تخشى من سقوط النظام في سوريا لاسيما وأنه لا توجد أي ضمانة لمصالحها مع نظام بديل لنظام الأسد، سيما وأن معظم أطياف المعارضة المدنية والعسكرية السورية تكيل العداء لإيران. لكن الإدارة الإيرانية الإصلاحية بدأت تدرك أن الاستمرار في دعم هذا النظام الى ما لا نهاية بات مغامرة مكلفة، وأنه لا يمكنها دائما مقارعة الغرب ودول المنطقة، كما أنها تأخذ التهديدات الإسرائيلية على محمل الجد. لذا ترى أنه قد آن الأوان لأن تعيد ترميم نفسها من الداخل، وهو ما يدفعها أساساً لترميم علاقاتها مع الخارج، والمساهمة في إعادة ترتيب المنطقة المفروض دولياً بأقل الخسائر الممكنة، ولا تزال إيران تحتفظ بالعديد من الأوراق التي تمكنها من ذلك.

اشترطت المعارضة السورية، ممثلة بـ «الائتلاف»، استبعاد إيران من «جنيف 2» حتى تحسم مشاركتها في المؤتمر. فما هو موقفها من مشاركة إيرانية محتملة في أي «جنيف» سوري قادم؟

لم يعد بالإمكان المراهنة على تدخل عسكري غربي في سوريا. فأميركا ماضية في سياسة احتواء إيران ومن خلفها الدول الأوروبية، التي بدأت شركاتها البحث عن فرص الاستثمار في إيران. والتعويل على تركيا أكثر من اللازم أثبت فشله، لاسيما وأن تركيا لم تعد قادرة على التحرك منفردة خارج إطار تحالفاتها مع أوروبا وأميركا، والاتكال على السعودية حتى الحدود القصوى سوف يمضي في انغماس الأزمة السورية في شرك الصراع السعودي الإيراني على النفوذ تكون فيه المعارضة الحلقة الأضعف. وإذا كانت زيارة «الائتلاف» لموسكو مؤخراً، تأتي من إدراكه أن روسيا قد تعمدت إقفال أبواب الحل كي تضمن أولاً مصالحها في المنطقة، فإن الزيارة المقبلة له ينبغي أن تكون هذه المرة لطهران حيث مفاتيح تلك الأبواب. وعلى المعارضة إقناع الدول الداعمة لها التي قد تتحفظ على خطوة كهذه، أن احتواء إيران أفضل بكثير من محاولة إقصائها.

القضية الكردية بين جنيف 2 ومحادثات أردوغان وروحاني

كان التركيز الأهم من الأسبوع الأول من مفاوضات جنيف الثانية بشأن مسائل وقف إطلاق النار والمساعدات الإنسانية إلى حمص ، والجدل حول معنى « الحكومة الانتقالية » في النص الأصلي لجنيف 1 ، إلا أن حضور المسألة الكردية لم يكن أقل أهمية، خاصة أنه موضوع متعلق بالعديد من دول المنطقة، حيث يوجد 25 مليون من الأكراد الذين يعيشون في مناطق شبه مستقلة من سوريا وتركيا والعراق و إيران. في 21 يناير/ كانون الثاني الماضي ، أي قبل يوم من بدء جنيف 2 ، أعلن حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) من المنطقة الكردية في شمال شرق سوريا الحكم الذاتي، و أعلن عن خطط لإجراء انتخابات لتشكيل حكومة ديمقراطية. على الرغم من أن الإعلان أوضح أن الإجراءات الجديدة لا تعني الانفصال، أو إنشاء دويلة، لكنه قرع جرس الإنذار في جميع أنحاء المنطقة بسبب الآثار الأوسع لهذا القرار .

بعد أسبوع من إعلان حزب الاتحاد الديمقراطي ، سافر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الى طهران لعقد اجتماعات مع الرئيس حسن روحاني وغيره من كبار المسؤولين الإيرانيين . وتصدرت جدول الأعمال والاقتصاد جميع المناقشات، لكنه أكد الدبلوماسيون الأمريكيون أن الموضوع الرئيسي الثاني كان القلق من المسألة الكردية . مسؤولون أمريكيون ، بما في ذلك السفير روبرت فورد ، قد منعوا الأكراد السوريين من إرسال وفد مستقل خاصة بهم إلى «جنيف الثانية» ، وفي آخر لحظة، كان الائتلاف الوطني السوري وافق يوم 18 يناير/ كانون الثاني الماضي على أن يضم في وفده ممثلين عن المجلس الوطني الكردي.

وقد اكتسبت القضية الكردية مزيداً من البروز مع تحركات من جانب أكراد العراق لمزيد من الحكم الذاتي . الشهر الماضي ، أعلنت الحكومة الإقليمية الكردية السماح لمواطني قطر والإمارات العربية المتحدة والكويت بالسفر إليها من دون موافقة بغداد. وهناك خط أنابيب نفط جديد بين حكومة إقليم كردستان إلى تركيا سيتم افتتاحه ، مع إمكانية تقديم مليون برميل يومياً . هذه التحركات تشير إلى توجه الأكراد العراقيين إلى استقلال شبه تام.

إدارة أوباما ، وفقا لدبلوماسي أميركي رفيع المستوى ، هي أيضا حريصة على قمع تحرك أكراد العراق نحو الاستقلال التام في الوقت الراهن ، بالإضافة إلى منع وفد كردي منفصل ومستقل من حضور جنيف الثانية، فواشنطن تقف إلى جانب حكومة المالكي في النزاعات الحالية حول وضع كركوك ، خوفاً من أن تندلع حرب أهلية تضعف قدرة بغداد في حربها ضد المتمردين في الأنبار الذين يسعون إلى استقلال الأنبار والمحافظات السنية.

بالنسبة لإيران، ذكرى منطقة الحكم الذاتي الكردية في عام 1920م، و المدعومة آنذاك من الاتحاد السوفياتي، لا تزال في الذاكرة، كما أن إيران تخشى من ظهور نزعة إقامة دولة كردية مستقلة داخل إيران بدعم من قوى إقليمية ودولية، خاصة إذا ما فشلت المفاوضات حول ملفها النووي.

وعلى الرغم من هذه الجهود المختلفة للحد من التحركات الكردية الأخيرة، إلا أن قصية استقلال الأكراد باتت قضية تحظى بثقل في مختلف الحسابات الإقليمية والدولية.

موسكو تسعى لصفقة تضمن بقاء الأسد وإنشاء حكومة من النظام والمعارضة

تكتسب الأحداث الجارية خلف كواليس جنيف2 أهمية خاصة، وربما تلعب الدور الأهم في تحديد مستقبل الحل في سورية، وهناك اعتقاد أن الصفقة التي انتزعتها موسكو من بشار الأسد يمكن أن تتلاشى، خاصة أن الجبهة الإسلامية بات لديها تفويض واضح بمكافحة الإرهاب، خاصة أنها خاضت معارك شرسة ضد «داعش»، وإن كانت مسألة الفروق الأيديولوجية بين «الجبهة» و «داعش» ما تزال غامضة بالنسبة للكثير من الدول المعنية بالأزمة السورية، وقد برز هذا الغموض أكثر من خلال وجود جهود قام بها علماء من أهل السنة للتوسط بين التنظيمين، ليس فقط من أجل حل الخلافات بينهما، وإنما لتنسيق العمل معاً ضد قوات النظام.

ويتم استخدام الهدنة المحتملة بين المجموعتين كوسيلة ضغط موجهة للسلطات السورية، فموسكو، ومن وراء الكواليس تسعى إلى إرسال رسالة للنظام مفادها أن تلك القوات التي تحارب «داعش» يمكن أن تكون حليفة «دمشق» في قتال القوى المتطرفة.

لكن التطورات الميدانية لا تجعل الحسابات تبدو بهذه السهولة، فإصرار النظام على متابعة العمل العسكري في حلب، واستمرار حصاره على حمص القديمة، قد يدفع الجبهة الإسلامية و «داعش» إلى وقف القتال بينهما، وتنسيق الجهود ضد النظام.

في الواقع ، فإن بشار الأسد روج لصفقة بعلم الروس تسمح له بالبقاء في قصره الرئاسي، ووضع أكبر قدر من السلطات التنفيذية في يد حكومة مؤلفة من النظام والمعارضة، وأن يتولى مجلس الوزراء وضع الخطط المستقبلية بعيداً عن أجهزة الأمن، لكن الأسد نفسه لا يبدو ملزماً بما قاله للروس، خاصة مع تقدم قواته في بعض جبهات حلب، خلال جلسات التفاوض في جنيف 2 .

ويتجه الروس إلى محاولة التوصل إلى اتفاق مع المعارضة السورية من أجل بقاء الأسد في السلاطة مع تغيير في السياسات، ولكن حتى لو تم الافتراض بأن هذا السيناريو ممكن، فإن القوى الإقليمية الفاعلة في الموضوع السوري لها تصورات مختلفة، ما يعني أن توقع الأسوأ في الحرب داخل سورية ما زال هو السيناريو الأكثر ترجيحاً.

كيري ورجال أعمال إسرائيليين : نتنياهو عزل «الدولة اليهودية» عن أوروبا وأمريكا وقضايا المنطقة

في المنتدى الاقتصادي العالمي لهذا العام في دافوس ، سويسرا، كانت المواجهة بين إسرائيل و فلسطين العنوان الرئيسي للكثير من التقارير. وأمضى وزير الخارجية جون كيري ساعتين في مفاوضات مغلقة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ، في أحدث جهد كيري لتعزيز «اتفاق إطار » للحفاظ على محادثات السلام بين إسرائيل و فلسطين.

كيري يلعب ب «بطاقة الديموغرافية «، محذرا من أن الوضع الراهن من الاحتلال الإسرائيلي لجزء متزايد من الضفة الغربية « لا يمكن أن يستمر إلى الأبد «، و يعرض للخطر الآن بقاء إسرائيل بوصفها «دولة يهودية ديمقراطية «. كانت الفجوات بين كيري ونتنياهو واضحة عقب الجلسة، عندما ظهر كل من الرجلين مقدماً روايات متضاربة عن المحادثات بينهما.

رئيس الحزب الراديكالي «المستوطنين» داخل الحكومة الائتلافية في إسرائيل ، هاجم نتنياهو علناً، ملمحاً إلى أن نتنياهو يمكن ان يتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين ، وبموجبه سيكون على المستوطنين الإسرائيليين أن يعيشوا داخل الدولة الفلسطينية في ظل ظروف أمنية خاصة . و هاجم وزير الدفاع موشيه يعلون كيري بأنه « متعصب يهودي مسيحي.»

في الوقت نفسه ، عقدت مجموعة تضم 100 من كبار الصناعيين والممولين الإسرائيليين ، الذين يسيطرون على أكثر من 30 في المئة من الاقتصاد الإسرائيلي برمته ، سلسلة من الاجتماعات في دافوس و اعتبروا أن تعنت نتنياهو يخلق المناخ لمزيد من العقوبات والمقاطعة للشركات الإسرائيلية ، الأمر الذي سيجعل من إسرائيل كياناً غير ذي صلة» بالقضايا الأكثر إلحاحا في المنطقة، بما في ذلك سوريا وإيران». منذ عام 2012 شاركت مجموعة من كبار رجال الأعمال الإسرائيليين مع نظرائهم الفلسطينيين في معهد البحرين للتدريب ، الذي يرعاه المنتدى الاقتصادي العالمي ، و الذي عقد مؤتمراً رفيع المستوى في الأردن في شهر مايو/ أيار من العام الماضي ، حضره جون كيري ، وصائب عريقات، وشمعون بيريز . أعطيت نفس المجموعة يوم كامل في اجتماع دافوس ، بعد اجتماع خاص في تل أبيب مع نتنياهو قبل أن تسافر جميع الأطراف إلى سويسرا. وكان أحد اجتماعات معهد البحرين للتدريب في دافوس و جها لوجه مع وزير العدل الإسرائيلي تسيبي ليفني « ممثل إسرائيل في المفاوضات مع الفلسطينيين».

كما أن كيري ، وعلى الرغم من أنه لم يتم حتى الآن قبول أي لغة مشتركة للاتفاق الإطاري المقترح ، ولكن هناك بعض المؤشرات على التقدم. نتنياهو يتحدث الآن عن فترة انتقالية لمدة عشر سنوات في القوات الاسرائيلية التي ستبقى في وادي نهر الأردن. لكن الرئيس الفلسطيني محمود عباس قال إن أي شخص يريد « عشرة إلى خمسة عشر عاما» من استمرار الاحتلال الإسرائيلي في وادي الأردن لا يريد اتفاقا على الإطلاق. المفاوضون الفلسطينيون يطالبون بانسحاب كامل في غضون ثلاث سنوات ، واقتراح وجود أمني إسرائيلي أردني مشترك في هذه الأثناء.

وكانت الخطوة التالية للفلسطينيين بعد دافوس هي السفر إلى واشنطن في وفد التي قصدها صائب عريقات ورئيس الاستخبارات في السلطة الفلسطينية لإجراء مزيد من المشاورات مع كيري. وأشار كيري أيضا أنه سيتم قريبا بالإعلان عن مشروع الاتفاق الإطاري الأمريكي الذي سيقدم إلى كلا الجانبين في الأسبوعين المقبلين .

طريقة العرض المشتركة بين 100 من قادة رجال الأعمال الإسرائيليين و كيري هي أن تعنت نتنياهو حقق بالفعل شبه معجزة : ليس فقط عزل إسرائيل بشكل متزايد عن أوروبا والولايات المتحدة، وإنما أصبحت أكثر وأكثر لا علاقة لها بالمسائل الرئيسية التي تهيمن على الشرق الأوسط.

الإخوان المصريون يحاولون إقناع «عنان» بالترشح ضد السيسي

مؤخرا، عقدت عدة اجتماعات بين سامي عنان الرئيس الأسبق للأركان وشخصيات بارزة في جماعة الإخوان المسلمين ، وقادة مجموعة دعمهم، والتحالف لدعم الشرعية ، ومحمد عبد الموجود، وهو شخصية بارزة في حزب الوطن الاسلامي في مصر، في محاولة لإقناع عنان بالترشح للانتخابات الرئاسية. وقال عبد الموجود الذي طلب التزامات معينة من عنان، ولا سيما التزام لمنح الإسلاميين مساحة في السياسة والإعلام، ولكن عنان لم يقدم أي وعود خلال الاجتماعات بالترشح.

وأفادت تقارير أن المفاوضات بين عنان والإسلاميين وصلت إلى نقطة متقدمة، فهناك مزاعم بأن جماعة الإخوان المسلمين الدولية تدرس بجدية حملة تمويل عنان، والمساعدة على تنظيم ذلك، ولكن وفقا للمصادر نفسها فهناك انقسام داخل جماعة الإخوان ، إذ تعتقد شخصيات بارزة في التنظيم أن خطأ محمد مرسي كان هو الوثوق بالجنرال السيسي، وأنه لا يجب تكرار الخطأ نفسه مع سامي عنان، بالإضافة إلى أن عنان لا يمكن أن ينافس شعبية السيسي مهما تلقى من دعم، ولن يتمكن من الفوز أمام «المشير». وبالفعل فإن حملة لدعم عنان بدأت للتو أنشطتها في 9 من أصل 27 محافظة في مصر، في حين كانت حملة لوضع سيسي في القصر الرئاسي نشطة منذ الصيف الماضي. بالإضافة إلى ذلك، اتهم عنان من قبل العديد من المصريين بسوء إدارة البلاد. ويعتقد العديد من المصريين أيضا أن عنان، جنبا إلى جنب مع حسين طنطاوي وزير الدفاع السابق والرئيس السابق للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، كان مسؤولاً عن قتل المتظاهرين خلال الفترة الانتقالية بعد تنحي مبارك.

من جهة أخرى، فإن النقاش في مصر حول مجيء السيسي إلى الحكم تبدو محسومة، لكن المشكلة ليست فيمن سيحكم مصر، بل في المشكلات البنيوية العميقة التي سيواجهها، وأهمها وضع مصر على الطريق الصحيح، وتجنب المنزلقات الخطرة، ومنها مواجهة الحرس القديم، وعودة أصحاب المشاريع الذين يعتمدون على دولة المحسوبية في نهب مقدرات البلاد وبناء ثروات طائلة، والطبقة الوسطى التي تكاد تختنق في ظل الظروف الراهنة، والبيروقراطية الثقيلة التي تعيق عمل المؤسسات، ومشكلات الشباب الطامحين إلى التغيير ووضع اقتصادي أفضل.

جدل العلاقة بين التنمية والديمقراطية

■ الدكتور عبدالله تركماني

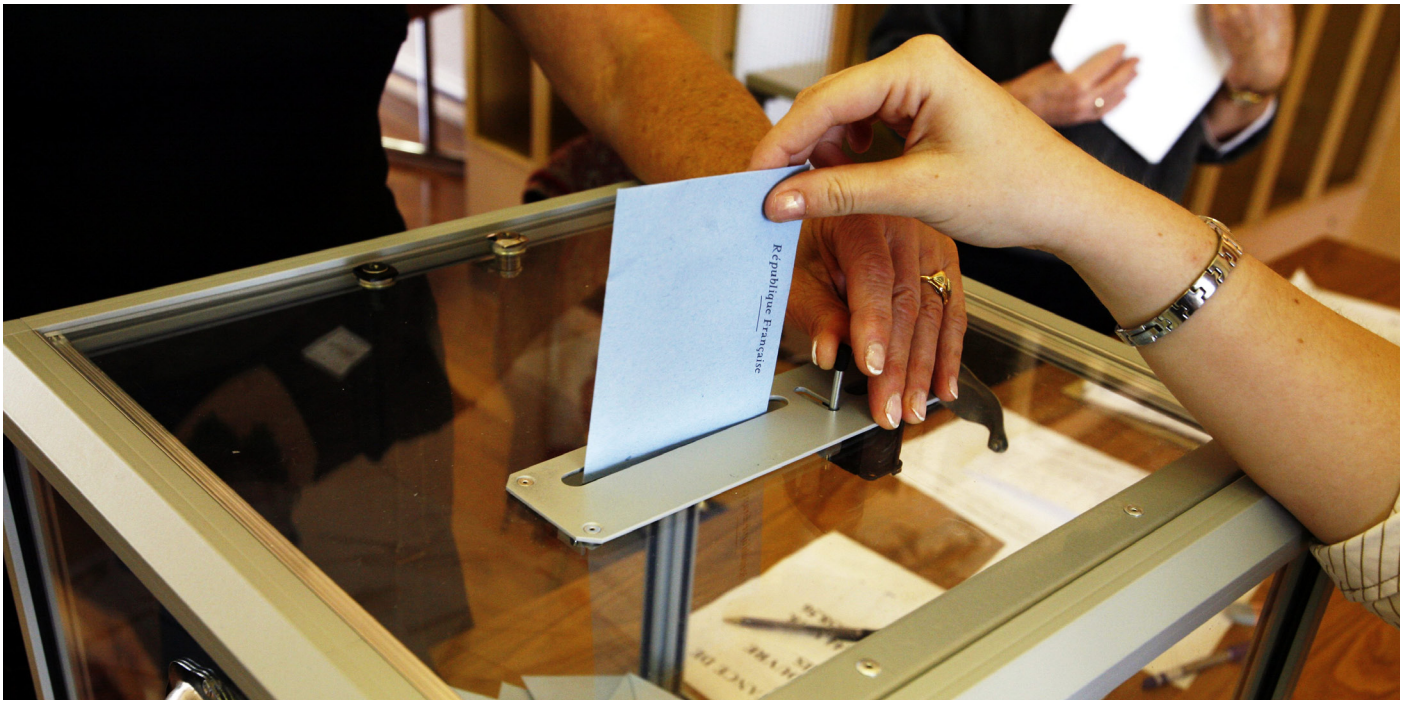

تؤكد التجارب الناجحة المعاصرة أنّ العلاقة بين التنمية والديموقراطية تمثل مساراً ذا اتجاهين: الديموقراطية توفر آليات ومؤسسات من شأنها أن تمكّن من تحقيق تنمية حقيقية وذات وجه إنساني، وفي المقابل فإنّ تقدم المسيرة التنموية من شأنه أن يخلق الظروف الموضوعية والمناخ الملائم لترسيخ الممارسات الديموقراطية في المجتمع.

إنّ القضية المركزية في التنمية هي المشاركة الشعبية، وغني عن القول إنّ توسيع هذه المشاركة في عملية صنع القرارات يتطلب تشجيع منابر الحوار وتبادل الأفكار والتعبير عنها بحرية، وإقامة قنوات مفتوحة بين المواطنين والدولة، وإفساح المجال أمام المواطنين لتشكيل منظمات المجتمع المدني التطوعية لتأتي تعبيراً عن خيارات المجتمع. كما يقتضي تفعيل المشاركة الشعبية تكريس سيادة القانون، وتوفير الآليات الفعالة التي يمكن للمواطنين من خلالها ممارسة حقوقهم التي ينص عليها دستور دولة الحق والقانون، وتمكين المواطنين من الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية لفهم الواقع والتأثير فيه، وبذلك يمكن القول: إنّ الديموقراطية تمثل الإطار الذي يوفر أفضل الشروط للتنمية المستدامة.

كما يشكل الاستقرار السياسي والاجتماعي أمراً لا غنى عنه للتنمية، إذ بدونه يتعذر تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة، وليس كالديموقراطية نظام يستطيع أن يوفر الآليات السلمية للتعامل مع تناقض المصالح الاقتصادية والاجتماعية والنزاعات السياسية، في حين أنّ غياب الديموقراطية من شأنه أن يحول دون تسوية الاختلافات عن طريق الحوار البنّاء، وأن يكبت التوترات الاجتماعية، وأن ينقل الصراعات من الإطار العلني إلى العمل السري الذي ينطوي على احتمالات العنف والتطرف، ويعطل دور القوى المحركة في عملية التنمية. وكما أنّ الاستقرار السياسي والاجتماعي يساعد على تسريع عملية التنمية ودفعها في المسار الصحيح، كذلك فإنّ تقدم مسيرة التنمية من شأنه أن يؤدي إلى توطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي وترسيخ التجربة الديموقراطية.

ولكي ندرك عمق العلاقة بين التنمية والديموقراطية فإنه لابد أن نعي أهمية العنصر البشري في عملية التنمية ، والتأثير البالغ الذي تحدثه الديموقراطية لتطوير قدرات هذا العنصر، وتفعيل دوره في عملية التنمية. فبقدر ما تتاح له الفرص لتطوير القدرات الكامنة فيه، وبقدر ما تتوفر له الحوافز لتوظيف هذه الطاقات في الأوجه الصحيحة المنتجة بقدر ما يتمكن من استخدام الموارد المتاحة لتحقيق تنمية حقيقية وذات أبعاد إنسانية. من هنا تأتي أهمية الديموقراطية، فهي بإفساحها المجال أمام المواطنين للمشاركة في صنع القرار تمكّن من وضع الحاجات الإنسانية في مقدمة أولويات عملية التنمية، ولا حاجة إلى القول بأنّ تلبية هذه الحاجات من شأنها أن يعمل على تطوير قدرات المواطن وتوسيع الخيارات أمامه على نحو يساعده على تحقيق ذاته، وإطلاق طاقات الخلق والإبداع الكامنة فيه.

إنّ إدراك المواطن بأنّ فرص التقدم مفتوحة أمامه، وأنّ تقدمه مرهون بعمله وكفاءته دون أي اعتبار آخر، وثقته بأنّ ثمار عمله ستعود عليه، سوف يدفعه إلى السعي الجاد لاكتساب المزيد من المعارف والمهارات وبذل المزيد من الجهد في العمل.

إنّ وضع حاجات المواطنين الأساسية في مقدمة أولويات التنمية وتوسيع المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار، وإخضاع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمزيد من الدرس والتمحيص من خلال الحوار العام المفتوح، من شأنه أن يؤدي إلى إدارة عقلانية للموارد الاقتصادية والبشرية. ومن ناحية أخرى، فإنّ ضمان سهولة الحصول على المعلومات، وتوفر الشفافية في الصفقات الاقتصادية، وإفساح المجال لتسليط الضوء على جوانب القصور وعدم الكفاءة في الأجهزة الحكومية والمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي، والكشف عن التجاوزات والممارسات المنحرفة، كلها أمور تساعد على تحسين أداء الأجهزة والمؤسسات الحكومية، وتمكّن من محاربة الفساد.

والرقابة الشعبية هي وحدها التي تستطيع القيام بمهمة الكشف عن جوانب القصور ومواطن الفساد والممارسات المنحرفة بفعالية، فأجهزة الرقابة الحكومية في كثير من البلدان النامية تفتقر إلى الحيادية والنزاهة، وتخضع في كثير من الحالات لضغوط المسؤولين عن التقصير والمنتفعين من الفساد، مما يجعلها غير قادرة على إظهار الحقائق وإدانة المقصرين والمفسدين.

ولعلنا لا نغالي إذا قلنا أنّ تحقيق التنمية وضمان استدامتها هو أمر متعذر بمعزل عن الديموقراطية، على أنّ عملية التنمية لا تتأثر بالديموقراطية فحسب، بل تؤثر فيها أيضاً. إذ أنّ العلاقة بين التنمية والديموقراطية ذات طبيعة جدلية، وتنطوي على تأثير متبادل بينهما: فكما أنّ الديموقراطية توفر الإطار المحفز للتنمية، كذلك فإنّ التنمية تخلق القاعدة المادية والمناخ الملائم لتطور الديموقراطية.

إنّ التنمية، باعتبارها توسيع للفرص، تتيح للمواطن الارتقاء بمعارفه ومهاراته وتطوير قدراته، واختيار العمل الذي يجد فيه ذاته ويحقق له دخلاً يكفل له حياة كريمة. وينمّي لديه الإحساس بالمسؤولية تجاهه، ويعزز اقتناعه بضرورة الاعتماد على الحوار والتواصل في التعامل مع القضايا العامة، الأمر الذي يخلق مناخاً ملائماً لمعالجة المشاكل الاجتماعية والسياسية بالطرق السلمية. وكلما خطت التنمية، ذات البعد الإنساني، شوطاً في مسارها كلما توطد الاستقرار في المجتمع وترسخت بالتالي التجربة الديموقراطية.